جماعة فهذا مبنى على قاعدة عامة في الاجتماع على الطاعات والعبادات
فانه نوعان احدهما سنة راتبة اما واجب واما مستحب كالصلوات الخمس والجمعة (٩٤)
والعيدين وصلاة الكسوف والاستسقاء والتراويح فهذا سنة راتبة
ينبغي المحافظة عليها والمداومة والثاني ما ليس بسنة راتبة مثل الاجتماع
لصلاة تطوع مثل قيام الليل او على قراءة قرآن او ذكر الله او دعاء فهذا
لا بأس به اذا لم يتخذ عادة راتبة فان النبي صلى الله عليه وسلم صلى التطوع في
جماعة احيانا ولم يداوم عليه الا ما ذكر وكان اصحابه اذا اجتمعوا
امر واحدا منهم ان يقرأ والباقي يستمعون وكان عمر يخاطب ابا موسى
يقول لابي موسى ذكرنا ربنا فيقرأ وهم يستمعون وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
خرج على اهل الصفة ومنهم واحد يقرأ فجلس معهم وقد روى في الملائكة
السيارين الذين يتبعون مجالس الذكر الحديث المعروف وكذلك ما
اجتمعوا بعض الليالي على صلاة التطوع من غير ان يتخذوا ذلك
عادة راتبة مثل صلاة سنة الراتبة لم يكره لكن اتخاذه عادة دائرة يدوم عليه
في الاوقات مكروه لما فيه من تغيير الشريعة وتشبيه غير المشروع
بالمشروع ولو ساغ ذلك لساغ ان يجعل صلاة اخرى وقت الضحى او بين
الظهر والعصر او تراويح في رمضان او اذان في العيدين او حج الى الصخرة
بيت المقدس وهذا تغيير لدين الله وتبديل له وهكذا القول في ليلة
المولد وغيرها والبدع المنكرة وهو ما لم يستحب في الشريعة وهي ان
يشرع ما لم يأذن به الله من جعل شيئا دينا وقربة بلا شرع من الله
فهو مبتدع ضال وهو الذي عناه النبي صلى الله عليه بقوله كل بدعة
ضلالة والبدعة ضد الشرعة والشرعة ما امر الله به ورسوله امر ايجاب
او امر استحباب وان لم يفعل على عهده كالاجتماع في التراويح على امام
واحد وجمع القرآن في المصحف وقتال اهل الردة والخوارج ونحو ذلك
وما لم يشرعه الله ورسوله فهو بدعة وضلالة مثل تخصيص مكان
او زمان باجتماع على عبادة فيه كما خص الشارع اوقات الصلوات
واياما بالجمع والاعياد وكما خص مكة بشرفها والمساجد الثلاثة

وسائر

(٩٥) وسائر المساجد بما شرعه فيها من الصلوات وانواع العبادات كل بحسبه
وبهذا التفسير يظهر الجمع بين ادلة الشرع من النصوص والاجماعات فان
المراد بالبدعة ضد الشرع وهو ما لم يشرع في الدين فمتى ثبت بنص او
اجماع ان فعلا انما يحبه الله ورسوله خرج بذلك عن ان يكون بدعة
وقد قررت ذلك مبسوطا في قاعدة كبيرة من القواعد الكبار واما
تارك الصلاة وغيره من المظهرين للبدعة او الفجور فحكم المسلم يتنوع
كما يتنوع الحكم في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق ملته وفي المدينة فليس
حكم القادر على تعزيرهم بالهجر كحكم العاجز ولا الهجر من الاحتاج الى مجالستهم
كالهجر المحتاج والاصل ان الهجر الذي عن الهجر نوعان هجر تزك وهجر تعزير
اما الاول فقد دل عليها قوله ذرهم واهجرهم هجرا جميلا وقوله وقد نزل
عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا
تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ومن هذا الباب ما هجر المسلم
من دار الحرب فالمقصود هنا ان يهجر المسلم المسيئين ويهجر قرناء السوء
الذين تضر صحبتهم الا لحاجة او مصلحة راجحة واما هجر التعزير
مثل هجر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الثلاثة الذين خلفوا وهجر
المسلمين لصبيغ فهذا من نوع العقوبات فاذا كان يحصل بهذا
الهجر حصول معروف او اندفاع منكر فهو مشروع وان كان
يحصل بها من الفساد ما هو اكبر على فساد الذنب فليست مشروعة
والله اعلم واما النذر فهو نوعان طاعة ومعصية فمن نذر صلاة
او صوما او صدقة فعليه ان يوفي به وان نذر ما ليس بطاعة مثل
النذر لبعض المقابر والمشاهد وغيرها ذبحا او شمعا او نفقة او غير
ذلك فهذا نذر معصية وهو يشبه من بعض الوجوه النذر للاوثان
كاللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى فهذا لا يجوز الوفاء به بالاتفاق
بل من العلماء من يوجب فيه كفارة يمين كالامام احمد وغيره ومنهم
من لا يوجب شيئا وهو قول ابي حنيفة والشافعي واذا صرف الرجل ذلك
المنذور في قربة مشروعة مثل ان يصرف الدهن في تنوير المساجد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)